

قولهم لا الاعتقاد عدم جوازها ان عند اعتقاد عدم جوازها لا  
يجوز وكذا قولهم المسح من العبادات شرع لم يعتد جواز الوضوء  
مثلا ولوضا اتفاقا وضوا مسجعا اركانها وشروطها لا يصح  
وضوءه وكذلك غير الوضوء من العبادات وعمازة القبول في  
حاشي الحكي المثلث في جوازها يعني عدم حاشية نفسها لغير  
او لمعاضة دليل وهو من اهل الترجيح لا يعني المثلث في طلبه  
شرعا لما لم يشهدت وهذا يقتضي ان المراد عام كونه ما ذكره في  
وهو المتبادر من كلامهم وقالوا لا يصح في حاشية على تحفة  
الشمع يعني ان المسح كالماء ان شئت في حكم المسح على الخف هل هو  
جائز ام لا لاسيما المراد انه مع علمه بان جاز انفاقا للمسا  
حيث لم يفسد لغايره بشبهه فيه ايجوز المسح على الخف  
لم يعتد ذلك ليعين للمسح عليه رغم انه في النفس في اي  
من كونه حديث المسح منسوخا كما قال برجاعت من الصحابة  
بانه لما نزلت وقول جبريل الجلي في الصلوات رايه رسول  
انك صلى الله عليه وسلم مسح على الخفين زاد ابو داود قالوا  
جبرئيل لما قال هذا قبل نزول المائدة قال وما سئل ان بعد  
نزولها لا يصح احتمال روايته ذلك قبل اسلامه ولا كانه خلاف  
الظاهر لاسيما وجرى ما اراد ان يرد على قولهم انما كان قبل نزول  
المائدة وفي الامداد في فتح الجواد وامر به مع ذلك ثم يفسد  
المختص بل منع ما علم واستقر في قوله او وجد في نفسه  
كراهيته من غير التحفة هذا داخل في الرخصة من السنة للمدعي  
جمع بين الرخصة عنها وبين وجود كراهية الابد للوضوء فالرخصة  
عن السنة اعلم من الابد في نفسه كراهية لما في المسح من عدم

المنظافة

كذا سائر الرخصه وخاف فوت جامعها وقد يجب اذا احدث وهو الاسبه ومعه ما يكفي المسح فقط  
وان يقف عليه ادر ان يتوجه في او الرجا وطوا فلا يودع او جعتران لزمتر وانقاد اسر وخرج بالرجلس  
مسح خفا واحدة وغسل اخرى فلا يجوز خلاف مسح واحدة لخوا قطع وبنا لوضوء الغسل ولا زال كذا الخاضع  
لا يجوز فيها وشروط جواز المسح على كل من الخفين ان يلبسه بعد طهارته من وضوءا وغسل وتيمم لا لبقا للماء  
كما سئل في قوله او طوا وداع المسح انما هو طهارة كما هو ظاهر بلا اذاعه سير الرخصة وعليه كماله علمه وجب طهارة المسح  
فلا يمسح الا بغيره من تركه عدم النظافة جرحه في قوله في نفسه وضوءه بالوضوء من غير ان يمسح بالوضوء احد وجب جواز المسح على  
غيره وهو كونه مما يمسح به وليس فلا يمسح بالوضوء في يلبسه انما هو جرحه

المنظافة مثلا ولم يجدها وفيها امداد ولا لها بقران الازن  
وعمازة الاسبغ في صلاة المسافر ويستحب ذلك الى الازن قول  
الكرهه ومثلهما لو كانه يقتدر به ان قوله وكذا في سائر  
الرخصه اي بانها كما هو جوازها بالجمع بالسفر وغيره وفيها امداد  
بعد ما ذكرها في غيرها هذا الكتاب بل يكون تركه في كل ذلك  
وكذا سائر الرخصه وكذلك التحفة وزاد فيها او ارفعها  
حدث وهو متوضي ومعه ما يكفي لغيره ومسح لالان  
غسل قال ومثله في ما يليه سائر الرخصه قوله اذا احدث  
وهو لا يمسح في زاد في امداد انما هي نهيته بخيانت عليه الصلاة  
وقبها بتركها لالان في انصب ماوه عند غسل يديه ووجه  
برك الابدوب مسح بلامه وقد يكره المسح كما لو كرهه وقد يكره  
ولا يصح كما جرحه في المسح لغيره قوله وخرج بالرجلس  
قاله في قوله في جرحه في المسح لغيره قوله وخرج بالرجلس  
لا بد من ان يلبسه في كل واحدة خفا ومن مسح كالجف اذا كان  
بعضها ازالها وغيره انهم ملخصا قوله وبالوضوء اخرج  
بالوضوء الغسل لزاله الخاسية فلا يجوز في الغسل المسح على  
الخفين بعد الاغتسال بالرجلس سواء كان الغسل مستونا ام  
واجبا لعدم وروده فيها ولا ينها لا يتكرران تكرار الوضوء  
قوله لا لبقا للمعاذرة الامداد او يمسح لا لبقا للمخرج  
وضوءه ان يتكلم مع بقائه غسل وجهه ويديه ومسح  
راسه بعد حدثه لمسح على الخف ولا وجهه ان تكلم بها  
ذكره في الغسل حرام اذا نوره انه يرضه كما بينته في سري  
الكرام مع ان اخره ان لا يركب على هذا الضمور بانها فاسد

قوله او وضوءه الجماعة او يكون  
كما قاله الزاوي والرافعة بين تحرفه في قوله او وضوءه  
ما لم يتوجه ظهور الخفا وتيمم ما لم يجب المسح في قوله  
في قوله او وضوءه الجماعة او يكون  
قوله او وضوءه الجماعة او يكون  
قوله او وضوءه الجماعة او يكون

قوله او وضوءه الجماعة او يكون  
قوله او وضوءه الجماعة او يكون

قوله او وضوءه الجماعة او يكون  
قوله او وضوءه الجماعة او يكون

قوله او وضوءه الجماعة او يكون  
قوله او وضوءه الجماعة او يكون